الأمم المتحدة

A/78/190

الجمعية العامة

Distr.: General
17 July 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 18 من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة 156/77 المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية". وهو يركز على التحديات الناشئة والعوامل الرئيسية لتسريع تمويل التنمية بهدف إثراء المناقشات والتحضيرات لعقد مؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية على النحو المطلوب في القرار. ويعرض التقرير الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على تمويل التنمية، والمسائل والتحديات الرئيسية التي يمكن أن يتناولها مؤتمر دولي في كل مجال من مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

* A/78/150.

23-13974 (A) 150823 230823

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - على مدى عدة سنوات مضت، هزت العالم سلسلة من الأزمات والصدمات العالمية. فقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والحرب في أوكرانيا، والزيادات الحادة في أسعار الغذاء والطاقة، وتسارع تشديد الشروط المالية إلى تراجع كبير في آفاق التنمية المستدامة، وأعاق الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ووقع أكبر الأثر على الأشد فقرا وضعفا. وفي المتوسط، كانت خسائر الناتج المحلي الإجمالي من الجائحة أكبر مرتين تقريبا في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة، مما أدى إلى زيادة الفقر[1]. وقد كانت هذه الصدمات وتأثيرها غير المتناسب على البلدان النامية بمثابة "اختبار إجهادي" للتعاون الإنمائي الدولي والهيكل المالي الدولي - وهو اختبار فشل فيه المجتمع الدولي إلى حد كبير.

2 - انتقل تمويل التنمية إلى مركز الصدارة في المناقشات العالمية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. وهناك اعتراف واسع النطاق بوجود "فجوة مالية كبيرة" بين البلدان المتقدمة والعديد من البلدان النامية، على النحو المبين في تقرير *تمويل التنمية المستدامة لعام 2022* وتقرير *تمويل التنمية المستدامة لعام 2023*. وخلال الجائحة، أقرت البلدان المتقدمة محفزات مالية ضخمة لحماية اقتصاداتها ومجتمعاتها، ودعمتها بسياسة نقدية قوية. كما استهلت الاقتصادات الكبرى برامج دعم واسعة النطاق لتحفيز الاستثمارات التحويلية في مجال الطاقة وفي التقنيات المتقدمة ذات الأهمية الاستراتيجية. على أن معظم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، لم تتمكن من زيادة التمويل والاستثمار على المستوى الحكومي، وذلك بسبب محدودية القدرات المالية والافتقار إلى إمكانية الحصول على تمويل طويل الأجل بتكلفة ميسورة.

3 - ولا تزال الإيرادات الضريبية في العديد من البلدان النامية منخفضة، بمتوسط 12 و 17 و 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لأقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، على التوالي، مقارنة بنحو 24 في المائة للبلدان المتقدمة النمو. مساحة الاقتراض محدودة أيضا. وكما ورد في *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2023*، يواجه 52 بلدا ناميا مشاكل ديون حادة. وتستولي مدفوعات خدمة الدين على حصة سريعة النمو من عائدات حكومات البلدان النامية، فقد تضاعفت من مستوى منخفض يبلغ حوالي 4 في المائة في المتوسط في عام 2010 إلى حوالي 9 في المائة في عام 2022. ويخصص 25 بلدا ناميا، بينها ربع أقل البلدان نموا، أكثر من خمس إجمالي إيراداتها لخدمة الدين الخارجي العام، وهو أكبر عدد من البلدان يتجاوز هذا الحد منذ مبادرات تخفيف عبء الديون في أوائل القرن الحادي والعشرين.

4 - ويعكس ارتفاع تكلفة خدمة الديون زيادة في الديون خلال فترة انخفاض أسعار الفائدة قبل الأزمات الأخيرة وارتفاع تكلفة الاقتراض التي يواجهها العديد من البلدان النامية. وتعتبر تكاليف الاقتراض السيادي للبلدان النامية في الأسواق المالية مفرطة في مقابل المخاطر مقارنة بفرص الاستثمار الأخرى، حتى بعد احتساب حالات التخلف عن السداد التاريخية[2]. وفي عام 2022، بلغ متوسط تكلفة الفائدة للديون السيادية

(1) انظر *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعالم 2023* (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

(2) على أساس قياس المخاطر من خلال التقلبات قصيرة الأجل في أسعار السوق الثانوية. انظر Josefin Meyer, Carmen M. Reinhart and Christoph Trebesch, "Sovereign bonds since Waterloo"، *مجلة الاقتصاد الفصلية*، المجلد. 137، العدد 3 (آب/أغسطس 2022).

المستحقة على البلدان المتقدمة حوالي 1 في المائة، مقارنة بنحو 3 في المائة للبلدان النامية (على أساس جميع مصادر التمويل: التمويل من الأسواق المالية والاقتراض الرسمي والتمويل بشروط ميسرة منخفضة التكلفة). وشهد متوسط فارق العوائد السيادية في البلدان النامية (متوسط الفرق في العوائد بين سندات البلدان النامية والسندات السيادية المصنفة بأنها "خالية من المخاطر" بدرجة AAA) انخفاضا طفيفا عن ذروته التي بلغها في منتصف عام 2022، لكنه ظل مرتفعا، عند أكثر من 700 نقطة أساس في المتوسط لمصدري السندات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[3].

5 - ولارتفاع تكلفة الاقتراض في الأسواق المالية أثر عميق على الاستثمار في التنمية المستدامة، ليس فقط لأنه يفرض قيودا أكثر صرامة على الاستثمار العام الممول بالديون، ولكن أيضا لأنه يرفع تكلفة الاستثمار الخاص. وتُترجم تكاليف الاقتراض السيادي المرتفعة في الأسواق إلى تمويل باهظ التكلفة للمستثمرين من القطاع الخاص، نظرا لأن المعدلات السيادية توفر عادة أرضية لتكاليف اقتراض الشركات. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون الاستثمار في الطاقة النظيفة، والذي قد يأتي بتكلفة تنافسية في بلد متقدم، مكلفا للغاية في العديد من البلدان النامية. وتقدر الوكالة الدولية للطاقة أن تكلفة رأس المال النموذجية لخطة الطاقة الشمسية الكهروضوئية تزيد بمرتين إلى ثلاث مرات في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة والصين. وفي عام 2021، شكلت تكاليف التمويل نصف التكاليف القياسية للكهرباء في البلدان النامية، مقارنة بنسبة 25 إلى 30 في المائة في البلدان المتقدمة والصين[4].

6 - ويبحث هذا التقرير في هذه التحديات والاتجاهات وغيرها مما يؤثر على تمويل التنمية، إلى جانب عوامل التسريع الرئيسية. ويوضح الفرع الثاني بعض الاتجاهات والمخاطر الشاملة التي ساهمت في الفجوة المالية الكبيرة. ويبحث الفرع الثالث في كيفية تأثير هذه التحديات وعوامل التسريع والمخاطر على كلٍ من مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وهو يسلط الضوء على المسائل الرئيسية التي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي والتي يمكن للدول الأعضاء أن تنظر فيها في الفترة السابقة للمؤتمر الدولي الرابع المعني بتمويل التنمية وخلاله. ويفحص الفرع الرابع البيانات وعملية المتابعة.

ثانيا - الاتجاهات الناشئة والتحديات الرئيسية

7 - ساهمت عدة اتجاهات ناشئة في الفجوة المالية الكبيرة وهي تهدد بمفاقمتها. وتشمل هذه الاتجاهات زيادة المخاطر النظمية، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالمناخ، والتي تُعنبر البلدان الضعيفة أقل قدرة على إدارتها؛ وعدم توفر المنافع العامة العالمية؛ والتغييرات الهائلة في التكنولوجيا التي تخلق فرصا لتمويل التنمية بالإضافة إلى المخاطر الجديدة؛ والتغييرات في التقسيم الدولي للعمل، والتي تدفع بجلتها التكنولوجيا وعوامل أخرى تجعل مسارات التنمية التقليدية أكثر ضيقا وحدة؛ وتنامي مخاطر تجزئة الاقتصاد العالمي. إن الهيكل المالي الدولي ونظام الحوكمة الاقتصادية العالمية لم يصمما للتصدي لهذه التحديات، كما أن الفجوات الناتجة والأزمات التي لم يتم حلها تهدد بتقويض الثقة في نظام تعددية الأطراف نفسه.

(3) انظر صندوق النقد الدول، *آفاق الاقتصاد العالمي: انتعاش مهتز* (واشنطن العاصمة، 2023).

(4) انظر www.iea.org/reports/cost-of-capital-observatory/tools-and-analysis.

8 - وقد أبرزت الجائحة الآثار الكبرى التي يمكن أن تحدثها مخاطر النظام العالمي غير الاقتصادية على التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وسيستمر تغير المناخ على وجه الخصوص في زيادة تواتر الصدمات والكوارث وشدتها وفي الضغط على الميزانيات العامة والخاصة. وهو يشكل مخاطر نظمية على القطاع المالي ويؤدي إلى تحديات لم يُصمم الهيكل المالي الدولي لمواجهتها.

9 - وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالاستثمار المستدام فإن حجم الاحتياجات التمويلية للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه يتجاوز بكثير ما يتم حشده من قبل الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في ظل الهيكل القائم والقواعد والحوافز الحالية. فالاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة وحدها يجب أن تتضاعف ثلاث مرات تقريبا (من حوالي 250 إلى 300 بليون دولار إلى حوالي 1 تريليون دولار سنويا) بحلول عام 2030 للإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة بحدود 1,5 درجة مئوية، على أن يذهب الجزء الأكبر من الاستثمارات الإضافية إلى البلدان النامية[5]. وتشير التقديرات إلى أن تكاليف التكيف في البلدان النامية ستتراوح بين 140 و 300 بليون دولار سنويا بحلول عام 2030[6]. إما إذا لم تحدث تغييرات سريعة في السياسات، فإن فجوات الاستثمار هذه تهدد بأن تصبح حلقة مفرغة تحدّ فيها الفجوة المالية من قدرة البلدان على الاستثمار في الأهداف والمناخ والمرونة، الأمر الذي يجعلها بالتالي أكثر عرضة للصدمات المتكررة والشديدة.

10 - كما أن المخاطر النظمية من القنوات الاقتصادية والمالية لا تزال مرتفعة. وقد ساهمت العولمة المالية، التي تتميز بتحرر الأسواق المالية والانفتاح على التدفقات المالية الدولية، في تقلب تدفقات رأس المال وعرضت البلدان النامية للصدمات بشكل مباشر. وتلعب العوامل العالمية، مثل أسعار الفائدة العالمية والنفور من المخاطرة وعدم اليقين، دورا مهما في تحديد تقلبات تدفق رأس المال عبر الحدود[7]. ويمكن أن يكون لها آثار فورية على شروط التمويل في البلدان النامية. ويتعين على الأنظمة التنظيمية المالية أن تفعل أكثر مما تفعله حاليا لمعالجة أوضاع المدى القصير وتقلبات الأسواق، مع تعزيز الاستدامة في الوقت نفسه. وقد كشفت صدمة جائحة كوفيد-19 واضطراب الأسواق المالية في عام 2022 عن وجود فجوات كبيرة في شبكة الأمان المالي العالمية.

11 - وكان للتغيرات التكنولوجية آثار ملحوظة تماما على الاقتصاد العالمي والمجتمعات، وكان للرقمنة بشكل خاص تأثيرها الكبير على معظم مجالات العمل المحددة في خطة عمل أديس أبابا. فقد شكلت هذه التغييرات محركا للشمول المالي، واقترن ذلك بطرح مخاطر جديدة أمام الاستقرار المالي والنزاهة. وأثرت

(5) Priyadarshi R. Shukla and others, eds., *Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change – Working Group III Contribution to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, Intergovernmental Panel on Climate Change (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, and New York, 2022).

(6) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *تقرير فجوة التكيف لعام 2022: التأخر الكبير والبطء الشديد - فشل التكيف مع المناخ يعرض العالم للخطر* (نيروبي، 2022).

(7) انظر على سبيل المثال: Hélène Rey, "Dilemma not trilemma: the global financial cycle and monetary policy independence", NBER Working Paper, No. 21162 (Cambridge, Massachusetts, National Bureau of Economic Research, 2018).

تأثيرا عميقا على المشهد الضريبي وتعبئة الموارد من خلال تأثيرها التحويلي على عمليات الإنتاج والتقسيم الدولي للعمل.

12 - وقد كان التحول الهيكلي، تاريخيا، محركا للنمو والحد من الفقر. وتوفر الاقتصادات الأكثر تنوعا أساسا أكبر وأكثر استقرارا لتعبئة الموارد المحلية والدخل من التجارة الدولية. وفي العقود الأخيرة، أدى ظهور سلاسل القيمة العالمية، والتركيز الجغرافي لأنشطة التصنيع في عدد قليل من البلدان الكبيرة، والتغير التكنولوجي السريع، إلى خلق فرص للبلدان النامية للتصدير إلى الأسواق العالمية، ولكنه زاد أيضا من صعوبات التحول الصناعي، مما أدى إلى "إزالة التصنيع قبل الأوان" في العديد من البلدان النامية[8]. وقد رفعت الرقمنة وتقنيات الإنتاج الرقمي المتقدمة مما تحتاج إليه البلدان النامية: فالطلبات على البنية التحتية واللوجستيات والتوصيل بالإنترنت، فضلا عن المتطلبات التعليمية والمهارات، كلها آخذة في الازدياد، وهي تزيد من الصعوبات التي تواجهها البلدان التي تفتقر إلى البنية التحتية المناسبة أو القدرة على المنافسة[9].

13 - كما خضعت العولمة والقواعد الدولية الناظمة للاستثمار والتجارة والتدفقات التكنولوجية للفحص بسبب التوترات الجيوسياسية المتزايدة. وتعمل بعض البلدان على تقليل التبعية الخارجية في القطاعات التي تُعتبر ذات أهمية استراتيجية، مثل أشباه الموصلات وقطاعات التكنولوجيا الفائقة الأخرى والطاقة. ومنذ عام 2020، تصاعدت القيود التجارية المفروضة لأغراض الأمن القومي والجيوسياسي، مما أدى إلى تفاقم آثار الأزمات الأخيرة. وتشير بعض التقديرات إلى أن تكلفة التجزئة الشديدة في نظام التجارة العالمي يمكن أن تصل إلى 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم[10]. وأدت عودة القيود التجارية، والأدوار المختلفة للدولة في الاقتصاد، وبرامج الدعم الرئيسية في الاقتصادات الكبيرة، وتأثيرات تغير المناخ، إلى دعوات للحوار المتعدد الأطراف، وربما إصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل إعادة النظر في تمكين القواعد وتطبيقاتها من تحقيق التوازن الصحيح بين ضمان التجارة العادلة والمفتوحة مع منح البلدان حيزا للسياسات كافيا لتحقيق أهداف السياسة العامة.

14 - وسيلزم اتخاذ إجراءات، على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، لجعل تمويل التنمية مناسبا للغرض في هذه البيئة الجديدة والصعبة. فعلى المستوى الوطني، يمكن لاستراتيجيات التحول الصناعي المستدام المملوكة للبلد أن تساعد البلدان على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والانتقال العادل. وتتطلب هذه التحولات الطموحة أن تكون جميع سياسات التمويل داعمة، على سبيل المثال، من خلال إطار تمويلي وطني متكامل. وحتى ربيع عام 2023، كان 86 بلدا يضع مثل هذه الأطر لتعبئة ومواءمة التمويل لأولويات التنمية المستدامة الوطنية.

15 - وعلى الصعيد الدولي، يوجد الآن اتفاق واسع على الحاجة إلى الإصلاح. وكما ورد في *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2023*، فإن الهيكل المالي الدولي في حالة تغير مستمر حاليا، حيث تسعى البلدان إلى إعادة تشكيل المنظمات والمعايير والقواعد والأطر الدولية. والمناقشات جارية في جميع أنحاء

(8) *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2023: تمويل التحولات المستدامة* (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

(9) Mary Hallward-Driemeier and Gaurav Nayyar, *Trouble in the Making? The Future of Manufacturing-Led Development* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

(10) Shekhar Aiyar and others, *Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism*, Staff Discussion Notes, No. 2023/001 (Washington, D.C., IMF, 2023).

النظام الدولي، بما في ذلك في مجموعات البلدان غير الرسمية، مثل مجموعة العشرين ومجموعة السبعة ومبادرة بريدجتاون. كما أن هذه المسائل مدرجة على جدول أعمال مجالس إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك في الأمم المتحدة وفي منتديات أخرى. وفي أيار/مايو 2023، نشر الأمين العام "موجز السياسات رقم 6 لجدول أعمالنا المشترك: إصلاحات الهيكل المالي الدولي"[11]، والذي يطرح توصيات جريئة للإصلاح.

16 - وللأمم المتحدة، بصفتها الجهة الراعية لأهداف التنمية المستدامة والجهة الداعية إلى مفاوضات المناخ، دور مهم تؤديه في ضمان أن تدعم إصلاحات الهيكل المالي الدولي تنفيذ الأهداف والاتفاقات المناخية. وستؤثر هذه الإصلاحات على جميع البلدان والشعوب في العالم، وعلى جميع جوانب أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن التنفيذ النهائي للإصلاحات يمكن أن يحدث في مكان آخر، فإن الأمم المتحدة هي التي تجمع بين أصوات جميع البلدان على قدم المساواة، فضلا عن إشراكها لأصحاب المصلحة مثل قطاع الأعمال والمجتمع المدني. وسيوفر المؤتمر الدولي الرابع بشأن تمويل التنمية، المقرر عقده في عام 2025، فرصة للاتفاق على حزمة من الإصلاحات التي يمكن أن تجعل الهيكل مناسبا للغرض في القرن الحادي والعشرين.

ثالثا - مجالات العمل التي تحددها خطة عمل أديس أبابا

ألف - الموارد العامة المحلية

17 - التمويل العام المحلي ضروري لتمويل أهداف التنمية المستدامة وزيادة العدل والمساعدة في إدارة استقرار الاقتصاد الكلي. وتؤيد خطة عمل أديس أبابا نهجا حكوميا شاملا يتضمن زيادة كمية الموارد، وتحسين جودة النفقات، وضمان أن يتحلى كلاهما بالعدل والاستدامة.

18 - وقد أحدثت العولمة والرقمنة تغييرا جذريا في المشهد الضريبي. ويمكن أن تساعد الإدارة الرقمية للضرائب والمراجعة الرقمية للسجلات المالية والضريبية في منع بعض أنواع التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية. على أن العولمة والرقمنة في الوقت نفسه خلقتا تحديات أمام تحصيل الضرائب من الشركات المتعددة الجنسيات ومن الأثرياء، حيث أنهم قادرون على استغلال الثغرات وعدم التطابق في القواعد الضريبية لتحويل الدخل والأصول عبر الحدود بطرق تتجنب الضرائب والتنظيم. وتوفر الأصول المشفرة وغيرها من الأدوات المالية الرقمية مزيدا من الفرص للتهرب الضريبي.

19 - وتتطلب العولمة والتغيرات الطويلة الأجل في هيكل الاقتصادات تحولات في تصميم نظم تعبئة الإيرادات. وبشكل عام، تعتمد النظم الضريبية على مجموعات من الضرائب المفروضة على العمالة ورأس المال والاستهلاك. ونظرا لأن العولمة زادت المنافسة لاجتذاب الاستثمار الخاص، فقد كان هناك ضغط بمرور الوقت لخفض معدلات ضريبة الدخل على الشركات. وعملا على تحقيق عائدات كافية في سياق تحرير التجارة وانخفاض عائدات الرسوم الجمركية، لجأ العديد من البلدان إلى ضرائب الاستهلاك. ومع ذلك،

(11) الأمم المتحدة، "موجز السياسات رقم 6 لجدول أعمالنا المشترك: إصلاحات الهيكل المالي الدولي"، أيار/مايو 2023.

فإن ضرائب الاستهلاك ليست تنازلية بشكل عام فحسب، ولكنها قد لا تكون مناسبة تماما لعالم يفوق فيه نمو أرباح الشركات النمو في الأجور[12].

20 - وفي حين أن مناقشات السياسة الدولية بشأن تحديث المعايير الضريبية الدولية ما زالت جارية منذ أكثر من عقد، فإنها لم تسفر بعد عن اتفاق يعالج بالقدر الكافي التهرب من الضرائب وتجنبها ويحظى بدعم كامل من جميع الدول الأعضاء. وعندما تم الاتفاق على خطة عمل أديس أبابا، كان هناك عدد قليل جدا من الاتفاقات الضريبية المتعددة الأطراف؛ وكانت العلاقات والاتفاقات الثنائية هي الشكل المهيمن للتعاون الدولي. ومنذ عام 2015، أُبرمت عدة اتفاقات قانونية متعددة الأطراف، منها الاتفاقات المتعلقة بالتغييرات المهمة في الشفافية الضريبية من خلال المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، الذي تستضيفه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد أتاح التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية وتقارير كل بلد على حدة للمؤسسات المتعددة الجنسيات وفرة من المعلومات لإدارات الضرائب التي تتلقاها، لكن معظم البلدان النامية تفتقر إلى الوصول إلى المعلومات والقدرة على استخدامها. كما بدأت المناقشات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة لمناقشة خيارات تعزيز شمولية وفعالية التعاون الضريبي الدولي[13].

21 - ويمكن أيضا للحد من التدفقات المالية غير المشروعة وإعادة عائدات الفساد أن يوفرا مزيدا من الموارد للاستثمار في الأهداف. عبر منهجيات متعددة، تشير التقديرات إلى أن حجم التدفقات المالية غير المشروعة قد نما منذ التسعينيات. وسعت الدول الأعضاء إلى كبح هذا النمو من خلال تعاون ضريبي دولي أكبر وأطر دولية أقوى لمكافحة الفساد وغسل الأموال. ومع ذلك، يبدو أن التحديات تتزايد بسرعة أكبر من استجابات السياسات الوطنية والدولية المتمثلة في تحسين الشفافية وتبادل المعلومات والتعاون الدولي. وقد ترغب الدول الأعضاء أيضا في النظر في سبل زيادة سرعة الاستجابات الدولية للتدفقات المالية غير المشروعة وجعلها أكثر تنسيقا ومرونة.

22 - وخلال عدة عقود مضت، انصب التركيز بصورة متزايدة على تسعير الكربون، ودعم الوقود الأحفوري، وحوافز الطاقة/الصناعة الخضراء. على أن الالتزام في خطة عمل أديس أبابا بالتخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري الضار لم يتحقق عموما، مع تزايد الإعانات الضمنية والصريحة بمرور الوقت. ولكي يكون العمل المناخي فعالا وعمليا من الناحية الإدارية ومجديا من الناحية السياسية، من المرجح أن يتطلب مجموعة من الأدوات (بما في ذلك الضرائب وأسواق الكربون واللوائح والإعانات). ومن شأن تجديد الالتزام الدولي أن يحفز هذه الجهود. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في سبل ربط مؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية بشكل أفضل بين المناقشة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبين تمويل التنمية.

23 - وفي العديد من البلدان التي لديها موارد كافية، تم تعزيز الحماية الاجتماعية، بما في ذلك السياسات الجديدة التي وُضعت أثناء الجائحة، للحد من عدم المساواة، لكن التقدم لم يكن كافيا في معظم البلدان التي لديها حيز مالي محدود. وهناك أيضا اهتمام متجدد بالأدوات المالية التي يمكن استخدامها للحد

(12) انظر Federal Reserve Bank of St. Louis, FRED Economic Data, available at https://fred.stlouisfed.org/graph/?graph_id=966035#0.

(13) قرار الجمعية العامة 244/77.

من أوجه عدم المساواة، مثل ضرائب الثروة والميزنة المراعية للمنظور الجنساني وتمويل الحماية الاجتماعية. على أن هذا الاهتمام لم يُترجم حتى الآن إلا إلى تغييرات محدودة في السياسة. ويجري بشكل متزايد تنفيذ الميزانيات المستجيبة للمنظور الجنساني، على أنه لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لتقييم آثار التخصيص في الميزانية على المساواة بين الجنسين وإدخال هذه الأفكار في عملية الميزنة. إن العمل على تقييم التحيز الجنساني في الأنظمة الضريبية وتعزيز استجابتها للمنظور الجنساني لا يزال في بداياته ويمكن تعزيزه من خلال التزام دولي أقوى لتقييم ومعالجة التحيزات الضمنية بين الجنسين في النظم الضريبية. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية أن يضيف المزيد من الزخم وأن يدعم السياسات المالية عملا على الحد من عدم المساواة.

24 - ويُنظر بشكل متزايد إلى المصارف الإنمائية الوطنية على أنها جزء بالغ الأهمية من النظام المالي العالمي وأداة مهمة لضمان تمويل أولويات التنمية المستدامة لدى البلدان. وقد نما التنسيق والتواصل بين المصارف الإنمائية العامة بشكل كبير منذ الاتفاق على خطة عمل أديس أبابا، والتي سلطت الضوء على دور هذه المصارف. وفي حزيران/يونيه 2023، في قمة باريس من أجل ميثاق مالي عالمي جديد، التزم 550 مصرفا إنمائيا عاما متعدد الأطراف وإقليميا ووطنيا بالعمل كنظام واحد والتعاون لمواءمة أنشطتها مع الأهداف ومع اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[14]. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لاتفاق دولي جديد أن يبني على التقدم المحرز في التعاون والتنسيق لكامل نظام المصارف الإنمائية العامة لزيادة أثر أهداف التنمية المستدامة.

باء - الأعمال التجارية الخاصة والتمويل الخاص على المستوى المحلي والمستوى الدولي

25 - تعدّ الأنشطة الخاصة في مجالات الأعمال التجارية والاستثمار والابتكار محركات رئيسية للإنتاجية والعمالة والنمو الاقتصادي. كما أن مواءمة حوافز القطاع الخاص مع التنمية المستدامة يمكن أن تدعم المنافع العامة. على أن الاستثمار الخاص في الأهداف في البلدان النامية غير كافٍ إلى حدّ بشع.

26 - ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يتجاهل إلى حد كبير العديد من البلدان النامية. وقد ارتفع عدد المشاريع في جميع قطاعات أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية بنحو 3 في المائة في عام 2022، بينما انخفضت بعض الشيء قيمة الاستثمارات. ولم يشهد الاستثمار الخاص في البنية التحتية زيادة كبيرة منذ عام 2015، على الرغم من العديد من المبادرات الدولية في هذا المجال، بما في ذلك مبادرات بناء قدرات البلدان.

27 - ويقوض هذا المستوى المنخفض من الاستثمار الرواية القائلة بأن الاستثمار الأجنبي، ولا سيما من المستثمرين المؤسسيين الكبار، يمكن أن يعوض بسهولة عن أموال القطاع العام المحدودة في البلدان النامية. وبدلا من ذلك، يمكن لسردية جديدة للتمويل الخاص للأهداف أن تركز على ثلاث أولويات: (أ) بناء قطاع للأعمال على المستوى المحلي يتصف بالديناميكية ويتمتع بالقدرات؛ (ب) تحفيز الاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الدولي معا حيثما يرجح أن يؤدي دورا إيجابيا أكبر بنجاح، وعلى سبيل المثال، في مشروعات

(14) مؤتمر القمة من أجل ميثاق تمويلي عالمي جديد، "موجز من رئيس مؤتمر القمة للمناقشات حول ميثاق تمويلي عالمي جديد"، باريس، حزيران/يونيه 2023.

لديها تدفقات إيرادات محددة بوضوح (مثل توليد الطاقة)، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا؛ (ج) مواءمة التمويل الخاص بأكمله مع التنمية المستدامة.

28 - وكخطوة أولى، من شأن بناء بيئة أعمال مواتية متوافقة مع الأهداف أن يقلل من مخاطر الاستثمار وأن يعزز الأهداف في الوقت نفسه. وبالإضافة إلى الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، يمكن أن تشمل البيئة التمكينية المتوافقة مع الأهداف معالجة القيود المالية، بما في ذلك تلك التي تؤثر على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ وتنفيذ سياسات للمنافسة تضمن أن الشركات لا تخنق الابتكار أو تفاقم عدم المساواة أو تعرقل الأهداف البيئية؛ وتعزيز خدمات البنية التحتية؛ واعتماد الأطر التنظيمية التي تعزز الاستقرار والاستدامة. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في كيفية قيام مؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية بتحديث مفهوم البيئات التمكينية ليشمل الاستدامة ودعم البلدان في بناء بيئات تمكينية للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

29 - إن بناء بيئة أعمال تمكينية وحده لن يكون كافيا بشكل عام لتعبئة الاستثمار على النطاق المطلوب لتحقيق الأهداف. فهناك حاجة إلى سياسات وحوافز وأدوات لتقاسم المخاطر بين القطاع الرسمي والشركاء من القطاع الخاص في البلدان الأشد حاجة وفي القطاعات التي تعتبر أساسية للاستدامة. وعلى المستوى الوطني، يمكن أن يشمل ذلك السياسات الصناعية المستدامة[15]. أما على المستوى العالمي، فيمكن استخدام أدوات التمويل المختلط. ومع ذلك، وفي حين أنه كان هناك اهتمام متزايد بالتمويل المختلط، فإنه لم يرق حتى الآن إلى مستوى توقع أن مستوى الاستثمارات في الأهداف سيرتفع من البلايين إلى التريليونات. فاستثمارات التمويل المختلط غالبا ما تركز على صفقات يسهل التعامل معها بدلا من الصفقات ذات التأثير الأكبر على التنمية المستدامة، مما يجعلها تتفادى البلدان الأكثر احتياجا. وفي كثير من الحالات، لا تكون الأدوات المستخدمة مناسبة تماما للمشاريع المختارة، مما يحد من نجاح الصفقات. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية، من خلال التعلم من تجارب التمويل المختلط منذ خطة عمل أديس أبابا، أن يساعد في إعادة صياغة ذلك التمويل للتركيز على استخدام أنسب الأدوات للتأثير على التنمية المستدامة.

30 - وكثيرا ما يشار إلى مخاطر العملات كسبب رئيسي لانخفاض الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية. ونظر لما تتمتع به المؤسسات المالية الدولية من قدرة على التنويع عبر العملات، فإنها في وضع أفضل من الحكومات السيادية لإدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية. وقد اعترفت بذلك خطة عمل أديس أبابا. ويمكن لعقد مؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يدعم إنشاء صندوق عام للعملات يوفر التحوط من العملات لأغراض الاستثمارات الخاصة، بينما يدير مخاطر العملات من خلال نهج الحافظة[16].

31 - كما يتعين إجراء تغييرات كبيرة في أسلوب عمل قطاع الأعمال والتمويل الخاص. وقد ازدهر التمويل المستدام منذ خطة عمل أديس أبابا. وبلغ الاستثمار المستدام 35,3 تريليون دولار في عام 2020. وقد ذُكرت الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في حوالي خمس المكالمات المتعلقة بالعائدات في عام 2021،

(15) انظر "ما الذي يتطلبه الأمر؟ تمويل التحول الصناعي المستدام"، في *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2023* (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

(16) انظر أيضا Avinash Persaud, "Unblocking the green transformation in developing countries with a partial foreign exchange guarantee"، الإصدار 7,0، 7 حزيران/يونيه 2023.

مقارنة بأقل من 1 في المائة من المكالمات قبل عام 2019. وفي عام 2021، نشر أكثر من 90 في المائة من الشركات في "مؤشر ستاندرد آند بور 500" تقريرا عن الاستدامة، مقارنة بـ 20 في المائة فقط في عام 2011. ومع ذلك، وعلى الرغم من التحسينات في إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والإدارية، فإن الحاجة إلى تغيير نظمي تتضح بسبب عدم إحراز تقدم في كثير من مجالات الأهداف التي لدى الشركات فيها بصمة كبيرة، مثل الحد من انبعاثات الكربون، وتعزيز التوازن بين الجنسين ومعالجة النفايات. وسيتطلب تحويل الوعي المتزايد بين قادة الأعمال والمستثمرين إلى عمل بالحجم المطلوب أن تتوفر روح القيادة لدى صانعي السياسات. ويجب أن يشمل ذلك الاستمرار في تعزيز الإفصاح عن استدامة الشركات؛ وتصميم الأطر السياسية والتنظيمية التي تربط الربحية بالاستدامة بشكل أفضل؛ وتعديل نماذج حوكمة الشركات والحوافز لتشمل الاستدامة ولتعالج قصر المدى المستمر في أسواق رأس المال؛ وجعل الاستثمار المستدام أكثر مصداقية وأكثر اتساقا مع الأهداف، بما في ذلك عن طريق تثبيت تقييمات الاستدامة. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في المساهمات التي يمكن أن يقدمها مؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية لتحويل الاهتمام المتزايد بالتمويل المستدام والجهود المتعددة حوله إلى تغيير تحويلي في سلوك الأعمال وأنماط الاستثمار.

32 - وقد تحسن الشمول المالي بشكل كبير منذ عام 2015، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الرقمنة التي أدت إلى خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية. وتبلغ تكلفة إرسال الحوالات النقدية الآن تقريبا نفس تكلفتها في عام 2011، في حين أن تكلفة التحويلات الرقمية انخفضت من حوالي 12 في المائة إلى 5,2 في المائة في عام 2022. على أن متوسط التكلفة العالمية لإرسال الحوالات لا يزال أعلى بكثير من الغاية البالغة 3 في المائة التي حددتها خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، وذلك بسبب العوائق المتبقية، مثل فقدان علاقات المصارف المراسلة. ولا تزال النساء في 104 من البلدان يفتقرن إلى الحماية القانونية ضد التمييز في الحصول على الائتمان. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يدعم البلدان في النهوض بالتكنولوجيات المالية الرقمية، بما في ذلك من خلال التعلم من الأقران، وتسريع الشمول المالي على الصعيد العالمي.

جيم - الأعمال التعاون الإنمائي الدولي

33 - فرضت جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، وأزمات الغذاء والوقود والمناخ، طلبات غير مسبوقة على التعاون الإنمائي الدولي. وبينما وصلت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى قياسي في عام 2022 من حيث القيمة المطلقة استجابة للأزمات المتعددة، حيث بلغت 185,9 بليون دولار، فإنها لا تمثل سوى 0,33 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة، أي أقل بكثير من الغاية التي حددتها الأمم المتحدة والبالغة 0,7 في المائة.

34 - وتتطلب الطلبات الضخمة تحديد أولويات التعاون الإنمائي الدولي وتوجيهه بشكل أفضل، فضلا عن حافظة موارد عامة أكبر. وتحتاج أقل البلدان نموا والبلدان الضعيفة الأخرى، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى المزيد من الموارد التيسيرية والمنح، في حين أن التمويل المختلط والموارد غير الميسرة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف يمكن أن يساعد أيضا في تلبية الطلب الأوسع. يمكن لجميع البلدان النامية الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال البناء على الإنجاز الكبير في قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى الصعيد القطري، يمكن لأطر التمويل الوطنية

المتكاملة أن تساعد البلدان النامية على تحديد أفضل استخدام لموارد التعاون الإنمائي والمزيج المناسب من التمويل العام والخاص لدعم أولوياتها الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

35 - وقد طرأت، منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا، تحولات كبيرة في توفير التعاون الإنمائي الدولي وطرائقه وتركيزه والمتلقين له. وهناك زيادة في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال مقدمي الخدمات المتعددي الأطراف وليس الثنائيين، وتزايد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالإضافة إلى مساهمة ناشئة من العمل الخيري. وفيما يتعلق بالطرائق، حدث نمو في المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال القروض مقارنة بالمنح، وزيادة التمويل المختلط (رغم أنه لا يزال صغيرا) وزيادة استخدام الآليات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن اتخاذ تدابير أوسع نطاقا لدعم التنمية. ومن حيث التركيز، كان هناك تحول من التركيز على الفقر إلى أهداف أوسع نطاقا، مثل أهداف التنمية المستدامة وتمويل المناخ، فضلا عن زيادة في المخصصات للمساعدة الإنسانية. ويعود جانب من التغييرات في المستفيدين إلى انتقال البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا إلى فئات الدخل الأعلى، وتركيز الفقراء والضعف في البلدان المتوسطة الدخل، وزيادة الاهتمام بالبلدان المعرضة للتأثر بالمناخ، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك البلدان في حالات النزاع أو ما بعد النزاع. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يساعد في تحفيز الوفاء بالالتزامات القائمة، وما هي الخطوات المحددة اللازمة لتحسين التعاون الإنمائي كما ونوعا.

36 - ويتزايد الاعتراف بالدور المهم للمصارف الإنمائية العامة، ولا سيما المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، في تمويل التنمية المستدامة والعمل المناخي. وتدعو مبادرة الأمين العام للتحفيز الخاص بأهداف التنمية المستدامة إلى زيادة حجم الإقراض من 100 بليون دولار في السنة إلى 500 بليون دولار على الأقل. وتدعو مجموعة العشرين، ومبادرة بريدجتاون، وبيان رؤية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الصادر عن مؤتمر قمة الميثاق المالي العالمي الجديد، المنعقد في باريس في حزيران/يونيه 2023، إلى دور أكبر للمصارف الإنمائية العامة.

37 - ولدعم النمو في الإقراض، سيتعين على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الاستفادة بشكل أفضل من ميزانياتها العمومية، على النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا، التي تشدد على أنه ينبغي للمصارف الإنمائية أن تستخدم مواردها وميزانياتها العمومية على النحو الأمثل بطريقة تتفق مع الحفاظ على سلامتها المالية. ويطرح إطار كفاية رأس المال لمجموعة العشرين لعام 2022 تدابير ملموسة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للقيام بذلك. ومع ذلك، يُسلّم على نحو متزايد بأن هناك حاجة إلى زيادات إضافية في رأس المال لمواجهة تحديات المناخ وأهداف التنمية المستدامة[17]. وعملا على المضي في تعزيز الإقراض، فإن حافز أهداف التنمية المستدامة، ومبادرة بريدجتاون، وبيان رؤية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف يسلط الضوء أيضا على إمكانية إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والتي يمكنها الاستفادة من أثر حقوق السحب الخاصة من 3 إلى 5 مرات من خلال زيادة الإقراض. ويمكن لمبادرات إعادة التحويل هذه أن تبني على عمل بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية.

(17) انظر، على سبيل المثال، مجموعة العشرين، *تعزيز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف: الأجندة الثلاثية - تقرير مجموعة الخبراء المستقلة*، المجلد 1 (2023).

38 - ويشجع برنامج عمل أديس أبابا المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على إنشاء عملية لفحص دورها وحجمها وعملها لتمكينها من التكيف والاستجابة الكاملة لخطة التنمية المستدامة. وفي عام 2023، أصدر البنك الدولي تقريرا (تطور مجموعة البنك الدولي - تقرير مقدم إلى المحافظين) يستعرض أدوار البنك وحجمه ووظائفه. ومن المقرر اعتماد المقترحات في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر. كما ينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مواءمة إقراضها بشكل كامل مع أهداف التنمية المستدامة وتحسين شروط الإقراض، بما في ذلك من خلال زيادة الإقراض بالعملة المحلية وإدماج العناصر الخاصة بالدولة المعنية، والبناء على الالتزامات الأخيرة بإدراج شروط الديون المقاومة للمناخ في بعض قروض المصارف الإنمائية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل الجهود لتعزيز نظام المصارف الإنمائية، بما في ذلك من خلال تبادل المعرفة وتقاسم المخاطر عند الاقتضاء، مما يمكن أن يؤدي إلى فرص لتعظيم الميزانية العمومية للنظام من خلال زيادة التنويع. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يحفز جهود الإصلاح الجارية في نظام المصارف الإنمائية لدعم زيادة كبيرة في الإقراض، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة وتأثير المناخ والبناء على الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا.

39 - وينبغي أن تأخذ المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف زمام المبادرة في وضع نهج جديد للتمويل المختلط يركز على الأثر الإنمائي بدلا من حجم التأثير أو درجته (انظر الفرع الثالث، باء). وسيتطلب ذلك تحديث المقاييس الداخلية والحوافز واتخاذ القرارات المتعلقة بالإقراض: يجب أن تركز الأهداف على تأثير التنمية المستدامة بالإضافة إلى الكمية، حيث من المحتمل أن يؤدي التركيز على الكمية وحدها إلى توسيع نطاق الصفقات التي يسهل تنفيذها وإلى تجنب أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الضعيفة. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يساعد في إعادة صياغة التمويل المختلط للتركيز على أثر التنمية المستدامة (انظر الفرع الثالث - باء) وبلورة اتفاق من قبل مقدمي الخدمات بشأن إطار مناسب لتوسيع نطاق التمويل المختلط لضمان الأثر الإنمائي مع عدم المبالغة في تعويض الشركاء من القطاع الخاص.

40 - وتحتاج البلدان الضعيفة في مواجهة المناخ والديون، من قبيل كثير من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى مزيد من الموارد والمنح الميسرة. ويمكن استخدام معايير الضعف المتعدد الأبعاد، المستندة إلى مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد ومؤشرات "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي"، لتكملة دخل الفرد لدعم قرارات تخصيص التمويل الميسر. ويمكن لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يبيّن كيف يمكن الاسترشاد بمثل هذه التدابير في تخصيص التمويل بشروط ميسرة والحصول عليه (على النحو الذي نوقش في الفرع الرابع).

41 - كما يولى اهتمام متزايد للتعاون الدولي لدعم المنافع العامة العالمية، ولا سيما في مواجهة أزمة المناخ وجائحة كوفيد-19. وهناك أيضا جهود جارية لقياس تمويل المنافع العامة العالمية، لكن يعوقها الافتقار إلى الإجماع السياسي والاتفاق على تعريف لتلك المنافع. وسيكون من الضروري تنظيم محاسبة أفضل وأكثر شفافية، بما في ذلك من خلال تطوير طرق جديدة لمراعاة التخفيف من حدة المناخ تضمن تأثيرها المضاف. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في السبل التي يستطيع مؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية استخدامها للدفع بالمناقشات بشأن تمويل المنافع العامة العالمية كإضافة لتمويل أولويات البلدان الوطنية.

42 - ويمكن أن يساعد النهوض بخطة فعالية التنمية في مواجهة تحديات التنمية العالمية الهائلة والمشهد التمويلي المتغير. وقد أشارت دراسة استقصائية أجريت مؤخرا على مقدمي الخدمات والبلدان المتلقية إلى أن جدول الأعمال الحالي لفعالية التنمية لا يزال ذا صلة. ومع ذلك، أشار المجيبون أيضا إلى الحاجة إلى الإصلاح والتنشيط بسبب المشهد المتغير وتأخر الاهتمام بجدول الأعمال. وللفهم المشترك لمبادئ فعالية التنمية أهمية أساسية في المشهد الجديد لتمويل التنمية. ويوجد حاليا منصتان عالميتان رئيسيتان تتعاملان مع جدول أعمال فعالية التنمية وهما: منتدى التعاون الإنمائي والشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في كيفية قيام مؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية بتنشيط جدول أعمال فعالية التنمية.

43 - وقد شهد مفهوم التمويل العام المبتكر في مجال التعاون الإنمائي تطورا كبيرا منذ توافق آراء مونتيري في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام 2002. على أن التقبل كان محدودا. وكما لوحظ في خطة عمل أديس أبابا، فإن المصادر والآليات المبتكرة للتمويل، مثل ضرائب التضامن والتزامات السوق المتقدمة، لا يزال من الممكن تكرارها وتوسيع نطاقها. وركزت المناقشات الحديثة أيضا على الاستفادة من التمويل الخاص (مثل التمويل المختلط). وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يساعد في تدعيم وتعزيز جدول أعمال التمويل العام المبتكر، بما في ذلك من خلال تكرار وتوسيع نطاق الأدوات الناجحة.

دال - التجارة الدولية كمحرك للتنمية

44 - منذ عام 2015، استمرت التجارة العالمية في التغير وأعيد تشكيل دورها في التنمية المستدامة. وتؤثر التعقيدات الجديدة، مثل تغير المناخ والتحولات الرقمية وسلاسل القيمة العالمية وأمولة أسواق السلع الأساسية والتقسيم الدولي للعمل، على ديناميكيات التجارة. وأدت الاعتبارات الجيوسياسية إلى زيادة القيود التجارية، وأثارت الجهود المبذولة لتسريع التحولات المنخفضة الكربون مخاوف بشأن انفتاح التجارة الدولية. وبينما بدأ صانعو السياسات في إصلاح اتفاقات التجارة والاستثمار لمواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة، لا تزال هناك تحديات كثيرة.

45 - وقد أعاقت الأزمات الأخيرة التجارة العالمية، ووسعت فجوة التمويل التجاري، وأطلقت أزمة غذائية عالمية. وارتفعت تكاليف التجارة بسبب عوامل مثل ارتفاع تكاليف النقل البحري ونقص قدرة الشحن وقيود التصدير. واستجابة لذلك، تهدف بعض البلدان والشركات إلى تعزيز قدرتها على الصمود أمام الصدمات الخارجية من خلال زيادة الإنتاج المحلي، وسلاسل القيمة الأقصر، ومصادر التوريد المتنوعة. ومع ذلك، فإن إعادة التوطين على نطاق واسع يمكن أن يضر بآفاق التنمية المستدامة في البلدان النامية.

46 - وليس من الممكن، ولا من المرغوب به، بالنسبة للبلدان تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل مجال، على سبيل المثال، لأسباب جيوستراتيجية. فالتجزئة الشديدة للاقتصاد العالمي إنما تأتي بتكلفة عالية للغاية، حيث ستعاني البلدان النامية من أكبر الخسائر في الإنتاج. وأثار التركيز المتجدد على السياسات الصناعية في البلدان المتقدمة وسط أزمة المناخ والرقمنة السريعة مزيدا من المخاوف من احتمال تخلف البلدان النامية عن الركب. ويحتاج المجتمع الدولي إلى النظر في القواعد الدولية وتحديثها، عند الضرورة، للتوفيق بين هذه الأهداف. بالإضافة إلى ذلك، يمكنه النظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يساعد في زيادة مواءمة النظام التجاري الدولي مع التنمية المستدامة.

47 - وعلى مدى عقود، لعبت هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية، المصممة في المقام الأول لدعم نظام تجاري عالمي قائم على القواعد، دورا حاسما في تقليل الحواجز التجارية، وأصدرت أكثر من 350 حكما. ومع ذلك، فإن فعالية وأداء آلية المنظمة لتسوية المنازعات التجارية قد ضعفت بسبب تعطل هيئة الاستئناف. وجددت الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية بعض الثقة في قدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف على مواجهة التحديات العالمية. ومع ذلك، لجأت القوى التجارية الكبرى إلى إجراءات أحادية الجانب، بما في ذلك فرض التعريفات والقيود التجارية، وتجاوز النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد والذي يعتمد على الامتثال الطوعي وآليات الإنفاذ المحدودة. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يساهم في تنشيط المناقشات في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية.

48 - ويؤكد برنامج عمل أديس أبابا مجددا أهمية زيادة الصادرات من البلدان النامية، ولا سيما من أقل البلدان نموا. ومع ذلك، لا تزال الغاية المستهدفة المتمثلة في مضاعفة حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية بحلول عام 2020 دون تحقق. ويمكن أن تكون الرقمنة وسيلة لسد هذه الفجوة، حيث توفر التجارة الرقمية ونمو التجارة الإلكترونية مسارات جديدة للشركات، لا سيما لشركات البلدان النامية والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، للانخراط في التجارة الدولية. وفي الوقت نفسه، تزيد تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدمة من صعوبة مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية ويمكن أن تؤدي إلى مزيد من تهميش أقل البلدان نموا. ويجب على صانعي السياسات اتخاذ تدابير استباقية والالتزام بالتعاون الدولي من أجل ضمان المساواة في الوصول إلى فوائد الاقتصاد الرقمي، وتعزيز التجارة المفتوحة، والتصدي للتحديات المتعددة الأطراف. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يدعم البلدان النامية في تعزيز صادراتها في سياق التغير التكنولوجي السريع.

49 - وتواجه البلدان النامية التي تعتمد بشدة على صادرات السلع الأساسية تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة. ويصنف 27 بلدا من أصل 32 بلدا لديها مؤشر منخفض للتنمية البشرية، و 33 من أصل 46 من أقل البلدان نموا، على أنها تعتمد على السلع الأساسية[18]. وفي الهيكل الحالي لسلسلة القيمة العالمية للسلع الأساسية، تصدر معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية المواد الخام، ولا تحصل إلا على نصيب ضئيل من القيمة المضافة. وتشمل التحديات الأخرى التقلب الشديد في أسعار السلع الأساسية بسبب أمولة أسواق السلع الأساسية، وبسبب التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية. وتعتبر استراتيجيات زيادة مشاركة البلدان في سلاسل القيمة الأعلى كمسار للتنويع الاقتصادي أساسية للتحول الهيكلي والتنمية المستدامة. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لاتفاقية دولية جديدة أن تساعد البلدان المصدرة للسلع الأساسية على تحرير القيمة من الموارد وتعزيز مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية الأعلى قيمة.

هاء - الديون والقدرة على تحمل الديون

50 - يعدّ الاقتراض السيادي أداة مهمة لتمويل الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة وتمكين السياسة المالية لمواجهة التقلبات الدورية، من قبيل ما اعتُمد استجابة للجائحة في عامي 2020 و 2021. وإذا لم يكن التمويل متاحا بشروط ميسورة، أو إذا لم يُستخدم بشكل جيد، يمكن للدين أن يقيد حيز السياسة ويهدد

(18) *حالة الاعتماد على السلع الأساسية لعام 2023* (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

الاســتدامة المالية. ويصــعب حل أزمات الديون الســيادية في النظام الحالي وهي مكلفة للغاية من الناحية الاجتماعية، وغالبا ما تعيق تقدم التنمية بعقد من الزمان.

51 - وقد ازدادت الشــواغل المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون الســيادية بشــكل كبير منذ تفشــي جائحة كوفيد-19، حيث دفع تزامن الصدمات العالمية منذ عام 2020 العديد من البلدان نحو أزمات ديون. ويعاني أحد عشر بلدا (من بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل) حاليا من ضائقة ديون، وهناك 25 بلدا آخر معرضــة لخطر كبير[19]. وإجمالا، يعاني ما يقرب من 40 في المائة من جميع البلدان النامية (52 بلدا) من مشــاكل ديون حادة وتمويل ســوقي باهظ التكلفة[20]. وفي حين أن هذه البلدان لا تمثل ســوى 2,5 في المائة من الاقتصاد العالمي، فإنها موطنٌ لـــ 15 في المائة من سكان العالم و 40 في المائة من جميع الأشــخاص الذين يعيشــون في فقر مدقع. وهي تشــمل أكثر من نصــف أكبر 50 بلدا من بلدان العالم الأكثر عرضة للتأثر بالمناخ.

52 - وكانت إدارة الديون الســيادية والتصــدي لأزمات الديون بندا رئيســيا في تمويل خطة التنمية. ومنذ عام 2015، وقد أحرز بعض التقدم في هذا المجال استجابة للصدمات والأزمات الأخيرة، مثل إنشاء الإطار المشترك لمعالجات الديون، وزيادة شفافية الديون والاستخدام الناشئ لأدوات الديون المقاومة للمناخ. على أن التقدم لم يواكب تحديات الديون المتزايدة وأسواق الديون الأكثر تعقيدا.

53 - وهناك عدة طرق يمكن من خلالها تحسين أسواق الديون السيادية لخفض تكلفة الاقتراض، وتعبئة التمويل الميســور التكلفة للاســتثمارات في أهداف التنمية المســتدامة، والمســاعدة في منع أزمات الديون. وتخضــــع للاســــتعراض الأدوات الحالية، مثل تقييمات صــــندوق النقد الدولي والبنك الدولي لقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون، وذلك لتحديد جملة أمور منها ما إذا كانت هذه التقييمات تعكس بشكل كاف تأثير النمو الناجم عن عمليات تجميع الالتزامات المالية وكيفية التعرف على المخاطر طويلة الأجل، مثل مخاطر المناخ، فضــلا عن الأثر الإيجابي للاســتثمار في القدرة على الصــمود، وفي الإنتاجية، على القدرة على تحمل الديون. ومن التحسينات الأخرى التمييز بشكل أفضل بين أزمات السيولة والملاءة المالية. ولهذا التمييز أهميته في ســياق زيادة الإقراض الرســمي كجزء من الجهود المبذولة لتنمية نظام المصــارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتحتاج التقييمات الائتمانية من قبل وكالات التصــنيف الائتماني الخاصــة إلى مزيد من الشفافية والتحسين. ويمكن أن تساعد المقارنة الأساسية للقطاع الرسمي في تحديد العناصر الذاتية للتصــنيفات الائتمانية. ويمكن أيضــا تحسين أسواق الديون الســيادية من خلال تعزيز عقود الديون. ويمكن لمؤتمر دولي رابع أن يزيد من دعم تقبل شــروط الديون المقاومة للمناخ وغيرها من البنود الخاصــة بالدولة المعنية في كل من الإقراض العام والتجاري. ومن شــأن إطار مرجعي لصــفقات مقايضــة الديون، بناء على العمل الجاري، أن يدعم توسيع نطاق هذه الأدوات لخلق حيز مالي إضافي لصالح أهداف التنمية المستدامة والاستثمارات المناخية. ويمكن أيضــا زيادة أنشطة تنمية القدرة على إدارة الديون، إلى جانب الجهود العالمية

(19) تقييم تصنيفات ضائقة الديون الخارجية لأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل، باستخدام إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقدرة على تحمل البلدان المنخفضة الدخل للديون. متاح على www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf (تم الوصول إليه في 26 حزيران/يونيه 2023).

(20) يمثل هذا الرقم مجموع البلدان النامية التي يتضــمن تصــنيفها الائتماني "مخاطر كبيرة، أو مضــاربة للغاية أو معرضــة للعجز" و/أو تصنيف مخاطر تحليل القدرة على تحمل الديون "في حالة ضائقة أو معرضة لخطر كبير من ضائقة الديون" و/أو فارق في السندات أكثر من 000 1 نقطة أساس. انظر *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2023* (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

الإضافية لتعزيز الشفافية. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في التدابير التي يمكن لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يدفع بها لجعل أسواق الديون تعمل بشكل أفضل في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وتقليل مخاطر أزمات الديون السيادية.

54 - وقد واجه المجتمع الدولي صعوبات كبرى في حل أزمات الديون السيادية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة وبتكلفة اجتماعية معقولة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز عمليات تسوية الديون - أساسا من خلال إنشاء مجموعة العشرين للإطار المشترك لمعالجات الديون - ظلت عمليات إعادة هيكلة الديون بطيئة، حيث أُحرز تقدم كبير في عمليتين فقط لإعادة الهيكلة منذ وضع الإطار المشترك. وعلى سبيل المثال، استغرقت زامبيا أكثر من عامين للتوصل إلى اتفاق مع دائنيها الرسميين في حزيران/يونيه 2023. وقد ساهم هذا التقدم البطيء في تأخير البلدان لقرار طلب إعادة الهيكلة. وتعتبر البلدان المتوسطة الدخل التي تعاني من ضائقة غير مؤهلة. وتشوب إعادة هيكلة ديونها، وهي تجري خارج الإطار، تأخيرات مماثلة. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يساعد في سد الثغرات الهيكلية للوفاء في النهاية بالالتزام في تمويل نتائج التنمية لتحقيق إعادة هيكلة الديون في الوقت المناسب وبشكل منظم وفعال وعادل ومن خلال التفاوض بشأنها بحسن نية.

55 - وطُرحت مجموعة من الخيارات والاقتراحات التعاقدية والقانونية والمؤسسية ونوقشت باستفاضة. وهي تشمل المزيد من تنقيح البنود التعاقدية ذات الصلة واعتمادها؛ وتدابير قانونية في الولايات القضائية الرئيسية للحد من السلوك المقاوم للعملية من قبل الدائنين من القطاع الخاص وتثبيطه؛ والنظر في إطار قانوني متعدد الأطراف؛ والابتكارات المؤسسية لتقديم الدعم الفني والمالي لتسهيل إعادة الهيكلة، سواء في البلدان النامية أو في مؤسسة متعددة الأطراف. وقدم الأمين العام اقتراحا من خطوتين في موجز السياسات الذي طرحه بشأن إصلاحات الهيكل المالي الدولي، وهما الإعداد الأولي لآلية تسوية الديون في مصرف إنمائي متعدد الأطراف لدعم تنفيذ الإطار المشترك، وبعد ذلك، إنشاء هيئة للديون السيادية. ويمكن لمؤتمر رابع وعمليته التحضيرية النظر في خيارات تعزيز نظام تسوية الديون والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

واو - معالجة القضايا النظمية

56 - الهيكل المالي الدولي الحالي غير ملائم للغرض في عالم يتسم بتغير مناخي لا هوادة فيه، ومخاطر منهجية متزايدة، وانعدام شديد للمساواة، وأسواق مالية شديدة التكامل معرّضة للعدوى عبر الحدود، وتغيرات كبرى ديموغرافية وتكنولوجية وجيوسياسية.

57 - وتعترف الدول الأعضاء، في عملية تمويل التنمية، بأهمية وجود هيكل دولي داعم يتطلب اتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، فضلا عن الاتساق عبر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وقد استخدم البعض مصطلح "اللانظام" لوصف المجموعة الحالية من الأطر والقواعد المالية الدولية والمؤسسات والأسواق التي تطورت، غالبا بطريقة مخصصة، مع مراحل مختلفة من العولمة الاقتصادية. أدى هذا الافتقار إلى التماسك والتنسيق إلى استجابات غير مترابطة للأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية وأزمات الطاقة وما يتصل بها من أزمات.

58 - ويعرض موجز سياسات جدول أعمالنا المشترك بشأن إصلاحات الهيكل المالي الدولي[21] توصيات طموحة لإصلاح الهيكل المالي والضريبي الدولي في ستة مجالات: (أ) الحوكمة الاقتصادية العالمية؛ (ب) تخفيف الديون وتكلفة الاقتراض السيادي؛ (ج) المالية العامة الدولية؛ (د) شبكة الأمان المالي العالمية؛ (هـ) الأطر السياساتية والتنظيمية للاستدامة والاستقرار؛ (و) الهيكل الضريبي العالمي.

59 - وللمساعدة في إعادة بناء الثقة في النظام المتعدد الأطراف، ينبغي أن يبدأ الإصلاح بحوكمة اقتصادية عالمية أكثر شمولا، وفي نهاية المطاف أكثر فعالية. فالترتيبات والحوكمة الحالية للمؤسسات المالية الدولية، والتي أنشئت منذ ما يقرب من 80 عاما في مؤتمر للأمم المتحدة بحضور 44 وفدا فقط (مقارنة بـ 190 عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اليوم)، لم تخضع لأية إعادة نظر فيها بشكل أساسي. وعلى الرغم من بعض التحسن بين عامي 2005 و 2015، ظل تمثيل البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية وهيئات وضع المعايير دون تغيير إلى حد كبير. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يدعم حوكمة اقتصادية عالمية أكثر اتساقا وديمقراطية وتمثيلا.

60 - وتعرضت شبكة الأمان المالي العالمية، التي يحتل صندوق النقد الدولي مركزها، لضغوط هائلة في السنوات الأخيرة كشفت عن وجود ثغرات كبيرة في الهيكل. وظل الحد من تقلب حساب رأس المال وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية مطروحا على جدول أعمال الإصلاح لدى المجتمع الدولي عقودا من الزمن، لكن حجم الصندوق لم يشهد نموا يتماشى مع حجم الاقتصاد العالمي أو التجارة والتدفقات المالية عبر الحدود. وكان تخصيص آب/أغسطس 2021 لحقوق السحب الخاصة أمرا بالغ الأهمية لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الأزمات الأخيرة، لكن آلية التخصيص (تلقت البلدان النامية ثلث الإصدار، مع حصول أقل البلدان نموا على أقل من 2,5 في المائة) تعني أن الإصدار لم يكن فعالا في استهداف الاحتياجات. والتزمت البلدان المتقدمة التي لديها حقوق سحب خاصة غير مستخدمة بإعادة تحصيل 100 مليون دولار من هذه الحقوق، مع أنه حتى حزيران/يونيه 2023، لم يخضع لإعادة التحويل إلا ما يزيد قليلا عن نصف هذا المبلغ (بشكل أساسي من خلال صندوق الحد من الفقر والنمو والقدرة على الصمود وصندوق الاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي). كما يدعو موجز السياسات الخاص بالهيكل المالي الدولي إلى المزيد من الإصدار التلقائي لحقوق السحب الخاصة في أوقات الأزمات ويدعو المجتمع الدولي إلى تطوير آليات إبداعية لإعادة تخصيصها بشكل أكثر كفاءة. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يساعد في مواجهة هذه التحديات ودعم زيادة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية.

61 - وفي حين أن مجموعة من الأنظمة المالية حُدِّثت في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، فإن الأدوات المالية الرقمية الجديدة، بما في ذلك الأصول المشفرة، تطرح مخاطر جديدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن القواعد التنظيمية المالية لم تتناول بعد مخاطر المناخ، بما في ذلك المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي وتأثيرات القطاع المالي على مخاطر المناخ. ونظرا للطبيعة غير المسبوقة لتغير المناخ، لا تستطيع الهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية استخدام البيانات التاريخية لمعايرة استجابتها. ويمكن لعقد مؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يجمع بين مختلف الأوساط، بما في ذلك الهيئات التنظيمية والحكومات

(21) الأمم المتحدة، "موجز السياسات رقم 6 لجدول أعمالنا المشترك: إصلاحات الهيكل المالي الدولي".

والمؤسسات المالية والجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص والمجتمع المدني، لإيجاد حلول لتعزيز الأسواق المالية المستقرة والمستدامة.

62 - وقد أعادت الرقمنة تشكيل التمويل. وهي توفر فرصا لتعزيز كفاءة البنية التحتية المالية المتقادمة، مثل نظام المدفوعات. ويمكن أن يؤدي صعود المدفوعات الرقمية والتجارب الأخيرة مع العملات الرقمية للبنك المركزي إلى إعادة تشكيل مسالك جميع المعاملات الاقتصادية. ويمكن لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية استكشاف كيفية تأثير هذه التغييرات على التنمية المستدامة، ودعم التعلم من الأقران، ومعالجة مسائل قابلية التشغيل البيني لأنظمة المدفوعات لتقليل تكلفة المعاملات العابرة للحدود بالنسبة للبلدان النامية.

زاي - العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

63 - تعتبر الحلول التي يوفرها العلم والتكنولوجيا والابتكار وسائل رئيسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على النحو المعترف به في خطة عمل أديس أبابا. ومنذ عام 2015، تطور المشهد التكنولوجي العالمي بشكل كبير، وشكلته الاتجاهات العالمية بما في ذلك الرقمنة السريعة للاقتصادات والحاجة الملحة المتزايدة للتصدي لتغير المناخ. وفي حين أن تبني التقنيات الجديدة والناشئة على نطاق أوسع يمكن أن يدعم تقدما أكبر نحو التنمية المستدامة، فإنه يؤدي أيضا إلى ظهور مخاطر جديدة وتحديات سياسية.

64 - وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي، مع احتمال التعرض لعواقب عميقة وطويلة الأجل. وتسارعت الاتجاهات الرقمية عبر مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الصحة والعمل عن بعد والتجارة الإلكترونية والتعليم والخدمات الحكومية والتمويل الرقمي. وليس من المحتمل أن يتم عكس هذه الاتجاهات، مما يجعل الاتصال الرقمي واستخدام الأجهزة الرقمية ضرورة متزايدة. وأدى ذلك إلى تفاقم تكلفة الاستبعاد الرقمي، مما ساهم في تعميق التفاوتات بين البلدان وداخلها. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يدعم سد الفجوات الرقمية، لا سيما في الخدمات المالية الرقمية، وكيف يمكنه دعم البلدان لتسخير الخدمات المالية المبتكرة مع ضمان التخفيف من التهديدات المحتملة للاستقرار المالي.

65 - كان النمو السريع في التكنولوجيا المالية محركا مهما للإدماج المالي في السنوات الأخيرة. وساعدت التكنولوجيا المالية، من خلال تخفيف الاحتكاك في السوق وتقليل تكاليف الخدمات المالية، على توسيع نطاق وصول الفئات الضعيفة من السكان إلى التمويل. وتعد ابتكارات التكنولوجيا المالية أكثر انتشارا في قطاع المدفوعات، مع ظهور أشكال جديدة من المدفوعات الرقمية مثل النقود الإلكترونية ومَحافظ الهاتف المحمول. كما لعبت التكنولوجيا المالية دورا فعالا في تقليل تكلفة التحويلات عبر الحدود. على أن انتشار التكنولوجيا المالية ولّد مخاطر يتعين على صانعي السياسات معالجتها، بما في ذلك تفاقم الاستبعاد الرقمي والحوادث الإلكترونية والاحتيال الرقمي.

66 - إن تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات المتقدمة وتحليلات البيانات الضخمة، لا تعيد تشكيل عمليات الإنتاج فحسب، بل يمكنها أيضا أن تجعل مسارات التنمية التقليدية قد عفا عليها الزمن. فهي تزيد من صعوبة أن تصبح الشركات قادرة على المنافسة أو الانضمام إلى شبكات الإنتاج العالمية، مما يفرض تحديات على معظم الشركات في البلدان النامية. ويمكن أن يؤدي الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي والروبوتات أيضا إلى خسائر كبيرة في الوظائف الروتينية واليدوية، والتي تشكل جزءا كبيرا من وظائف التصنيع في البلدان النامية.

67 - وفي حين أن الابتكارات الأخيرة في تكنولوجيات وأنظمة الطاقة تخلق آفاقا للتحولات السريعة والمستدامة في مجال الطاقة، فقد ظلت استثمارات الطاقة النظيفة مركزة في البلدان المتقدمة والصين. وفي العديد من البلدان النامية، ظل الإنفاق الرأسمالي السنوي على الطاقة النظيفة ثابتا عند مستويات عام 2015، مما يعكس جزئيا التحديات التي تواجهها هذه البلدان في حشد التمويل لمشاريع للطاقة منخفضة الكربون وتتطلب رأس مال مكثف. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يحفز الاستثمار في التحول العالمي للطاقة وتمكين البلدان النامية من الاندماج بشكل منتج في الاقتصاد العالمي. ويمكن أن ينظر كذلك في الدور الذي قد تلعبه آلية تيسير التكنولوجيا وبنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا في هذا الصدد، بناء على الدروس المستفادة منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا.

رابعا - البيانات والمراقبة والمتابعة

68 - كانت خطة عمل أديس أبابا هي المرة الأولى التي تتلقى فيها مسائل البيانات معالجة شاملة في مؤتمرات تمويل التنمية وعمليات المتابعة. وفي حين أن الحاجة إلى البيانات والإحصاءات اشتدت منذ اعتماد خطة عام 2030، فإن التمويل لا يزال غير كافٍ. فالتقدم المحرز في أطر البيانات والقياسات وجمع وتمويل البيانات والإحصاءات لم يواكب الطلب. ومع بقاء سبع سنوات على الموعد النهائي لتحقيق الأهداف، لا تزال هناك فجوات كبيرة في البيانات المتعلقة بالأهداف. بالإضافة إلى ذلك، ظل تمويل الأنظمة الإحصائية والنظم الإيكولوجية للبيانات ثابتا بعد عام 2015 وانخفض منذ جائحة كوفيد-19. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في كيفية قيام مؤتمر دولي رابع بتعبئة دعم سياسي ومالي رفيع المستوى للبيانات والإحصاءات.

69 - ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياسا يستخدم منذ عهد بعيد للازدهار الاقتصادي، كما يستخدم الناتج المحلي الإجمالي للفرد في كثير من الأحيان لقياس متوسط مستويات المعيشة أو الرفاه الاقتصادي على نطاق واسع في مختلف البلدان. على أن هناك مخاوف بشأن قيود وعدم كفاية الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما أنه مقياس قصير الأجل لا يشمل العديد من أبعاد الرفاه وعدم المساواة والاستدامة الاقتصادية (مثل زيادة المديونية) والاستدامة البيئية. وقد دعا الأمين العام في تقريره لعام 2021 عن جدول أعمالنا المشترك إلى اتخاذ تدابير جديدة لاستكمال الناتج المحلي الإجمالي. واستجابة لذلك، اقترحت منظومة الأمم المتحدة، من خلال الفريق الأساسي المعني بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، إطارا يتجاوز مقاييس الناتج المحلي الإجمالي، كما اقترحت عملية سياسية وتقنية للمضي قدما بذلك الإطار. ويمكن لمؤتمر دولي رابع أن يكمل هذه الجهود، ويركز على الكيفية التي يمكن بها لمثل هذه التدابير أن ترشد تخصيص التمويل بشروط ميسرة والوصول إليه، وقرارات تمويل التنمية الأخرى.

70 - ويشكل المنتدى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية، الذي يشمل اجتماعا خاصا رفيع المستوى مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤسسات بريتون وودز، الآلية الرئيسية لمتابعة تمويل التنمية. وهو يصبّ في العملية الشاملة لمتابعة خطة عام 2030 واستعراضها. كما أن مداولات منتدى التعاون الإنمائي والحوار الرفيع المستوى في الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية جزءٌ من العملية. وأنشئت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية المستدامة لتقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في جدول أعمال أديس أبابا. وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية أن يزيد من تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية.

خامسا - خاتمة

71 - إن تحديات الوقت الراهن التي تعرّض أهداف التنمية المستدامة للخطر، تستحق اهتمام وتركيز واضعي السياسات على أعلى المستويات. وبالنظر إلى أن العديد من التحديات الحالية عالمية بطبيعتها، يجب استكمال الإجراءات الوطنية باستجابة دولية متناسبة، مدعومة بشراكة عالمية متجددة، على النحو المتوخى في تمويل نتائج التنمية والتي أبرزها جدول أعمالنا المشترك. ويمكن لإعادة النظر في هذه الشراكة العالمية وتحديثها أن يعيدا بناء الثقة في التعددية وفي قدرة المجتمع الدولي على إيجاد حلول مشتركة للتحديات المشتركة.

72 - وتجمع عملية تمويل التنمية جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للنهوض بالسياسات الاقتصادية والتمويلية التي تعزز التنمية المستدامة عبر الأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. ويمثل كثير من الأسئلة التي يتعين التصدي لها، والتي أثيرت أعلاه، تمثل تحديا سياسيا، ولكنها أيضا ذات طبيعة تقنية. وسيتطلب حلها مشاركة مستمرة من قبل خبراء تقنيين يتمتعون بالدعم السياسي والتفويض لمواجهتها. لذلك فإن نجاح المؤتمر سوف يعتمد على عملية تحضيرية يشارك فيها خبراء من العواصم في وقت مبكر وبطريقة مستدامة.